

## المستخلص

مرتضى جبار كاظم. الدراسات اللغوية عند حلمي خليل. (رسالة ماجستير) - الجامعة المستنصرية : كلية الاداب : قسم اللغة العربية ، ٢٠١٠.

- حاول هذا البحث على امتداده، أن يضع جهود حلمي خليل اللغوية، في دائرة الدراسة والتحليل، وقد خلص إلى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها بما يأتي:
١. كشف البحث، عن اهتمام حلمي خليل في مجال الصوتيات، بعلم وظائف الأصوات، الذي يدرس الصوت ووظيفته داخل البنية اللغوية، ويأخذ بالقيم الدلالية للأصوات، فقد نظر إليه بوصفه همزة الوصل بين علمي الأصوات والصرف، وتبين أن نظرتَه إلى فكرة الفونيم كانت نظرة وظيفية، بوصفها وحدة ذات قدرة على التغير الدلالي، مما يعني انتماءه إلى الاتجاه الوظيفي في النظر في الأصوات اللغوية أولاً، وفي تعريف الفونيم ثانياً، إذ الفونيم عنده ذو وظيفة تركيبية دلالية، وقد قابل بينه وبين فكرة التقاليب والتبادل التي عُرِفَت في الدرس اللغوي القديم على يد الخليل.
  ٢. بين البحث، اعتماد حلمي خليل في تفاصيل البحث الصرفي على النزعة التوزيعية التي تقوم بدراسة سلوك العناصر اللغوية كالكلمة والاسم والفعل، في إطار البنية للتخلص من التعريفات العقلية التقليدية وهو في هذا يتبنى (منهج التحليل إلى المكونات المباشرة) الذي نادى به بلومفيلد، وقد حلَّ التحليل المورفولوجي، وفكرة المورفيم، لدى حلمي خليل محل مفهوم الكلمة، وأوضح البحث عدم دقة، رأي من نفى صلاحية مفهوم المورفيم للعربية، ذلك أن في العربية طريقتين أساسيتين في صوغ الكلمات، هما: الإلصاق، والتحوّل الداخلي.
  ٣. توصلَ البحث، إلى أن حلمي خليل قد ساير الأصوليين في عدّ المادة اللغوية (الجزر) أصلاً للمشتقات، اعتماداً على أن الجزر، يحتوي على جميع الصور الاشتقاقية، أما الفعل والمصدر فإن صيغهما تتقلّب عليها أصول المادة اللغوية (الجزر).
  ٤. برزَ البحث، رؤية حلمي خليل للكلمة، بوصفها بناءً لغوياً معقداً، لا يُتيح الاستغناء بالتعريف عن التحليل، ومن ثمّ فهو يقرّر، أن المورفيم بديل موضوعي عن مصطلح الكلمة في تحليل النظام الصرفي، إذ إن تعريف الكلمة تدخل تحته وحدات لغوية كثيرة متجانسة وغير متجانسة.
  ٥. أبان البحث، تأكيد حلمي خليل مبدأ التفريق بين اللغة ودراسة اللغة، أو بعبارة أخرى التفريق بين الظاهرة اللغوية والنظرية اللغوية، فالنظرية تقوم في أذهان الدارسين، وهي عرضة للتغير والتبدل والتعدّد، أما الظاهرة فتتضمّن القوانين التي تحكم المادة اللغوية، لذلك يكون من الطبيعي أن تتعدّد النظريات وتختلف فيما بينها والمادة أو الظاهرة واحدة.
  ٦. جرت معالجات حلمي خليل اللغوية في دراسة ظاهرة التوليد الدلالي، على وفق معايير لغوية واضحة، تتباعد عن التصورات المعيارية، التي أرسنتها نظرية الاحتجاج، وأدت إلى تحويل المصدر الأول للغة، من شيء حيّ وهو المتكلم، إلى شيء سكونيّ وهو المتن، أما حلمي خليل، فقد لازم بين التوليد الدلالي والنشاط اللغوي، وعدّ ظواهر التوليد حركة تجديد دائمة تنبذ اللفظ المعهود لتبدع اللفظ الجديد أو تولد معاني اللفظ المعهود.
  ٧. ما يفسر أن الاجتهاد في اللغة إذا لم يخل بنظامها، هو السبيل الذي يضمن بقاءها و تطويعها للحياة، أما حصر اللغة في زمان ومكان معينين فهو صنيع لا يخدم اللغة، ولا يتيح لها أن تساير الحياة.
  ٨. أوضحت الدراسة، في ضوء رؤية حلمي خليل، صعوبة القول بوجود عربية مولدة تختلف عن العربية القديمة، إذ التغيير الذي طرأ على مستوى البنية اللغوية في العربية، لم يؤد إلى خلق طريقة جديدة في التركيب اللغوي، بملاحظة أن قيام نظام لغوي مستقل، يعود إلى توافر طريقة تركيبية وقواعديّة محدّدة.
  ٩. عمد حلمي خليل إلى تفسير العلاقات الدلالية من مشترك لفظي وترادف وأضداد على أساس عنصرَي التعدّد والعموم بمعنى أنها فسّرت عن طريق الاتساع، الذي يحوّل اللفظ إلى رمز متعدّد المعنى معجمياً والقناة التي تحدّد دلالاته هي (السياق)، إلى جانب نظرية المجالات الدلالية، وهي دعوى أو معالجة ليست بجديدة على الدرس اللغوي.
  ٩. قرّر حلمي خليل نظامية المعجم، بوصفه جزءاً من النظام اللغوي، بملاحظة تعامله مع المفردات من حيث هي وحدات معجمية ونحوية وصرفية، ومن ثمّ فالمعجم - عنده - يتجاوز مسألة ترتيب

المفردات في قوائم وشرحها، انطلاقاً من الإيمان بوجود بنية وتركيب على المستوى الدلالي، وأن فكرة المجالات الدلالية، تعطي مفردات اللغة شكلاً تركيبياً.

١٠. حدّد حلمي خليل مصطلحي المعرّب والدخيل، فدرس مفهوم كل منهما، وحدوده، والتداخل الواقع بينهما، في ضوء معايير لغوية، ونظرة وصفية، تختلف عن التصورات المعيارية التي نجدها في ملاحظات القدماء وأكثر المحدثين من اللغويين، تلك التصورات التي بقيت في حدود الملاحظة والتقريب، ولم تكن لتصاغ في صورة فرضيات، يمكن استنباطها من نظرية واضحة.

١١. استند حلمي خليل في كثير من قضايا اللغة، إلى نظرية المعرفة البشرية، أو فلسفة العلوم، ويبدو هذا النمط من التفكير واضحاً في دعوته إلى التفريق بين اللغة ودراساتها، ونفده الدراسات اللغوية الحديثة، لقيامها على الدراسات اللغوية لا على اللغة نفسها، وهي دعوة نظرية وجيهة، لم يتهياً لحلمي خليل تحديد أبعادها، ورسم حدود التعامل معها، ما يفسر عدم اكتمال بعض المواقف والرؤى اللغوية، في صورة نظرية نهائية، ورصد البحث أنّ حلمي خليل يناسب - أحياناً - بين القديم والحديث على نحو الإشارة العابرة، ويكتفي بالتمثيل من دون التطبيق.

١٢. لاحظ البحث، أنّ حلمي خليل لم يتبنّ، نظرية لغوية محددة، إذ أخذ بأكثر من منهج في دراسة اللغة، ففي دائرة المكونات الصوتية والصرفية، نجده يمضي بخط متصل مع آراء بلومفيلد، في حين يأخذ بالمنهج التوليدي التحويلي في معالجة قضايا النحو والدلالة، ومن ثمّ فهو يجمع بين المنهجين الوصفي والتفسيري.

١٣. انبنت معالجات حلمي خليل اللغوية، على المزوجة المقصودة بين مقارنة الظاهرة اللغوية في إطار النظرية التراثية، والنظرية اللغوية المعاصرة، لتبيّن العناصر الثابتة في معالجة الظاهرة، والعناصر المتغيرة التي تختلف باختلاف الملابس والسياقات الحضارية والثقافية، وسعيّاً وراء تأصيل التراث اللغوي، لذلك فهو ينتمي إلى الاتجاه التأصيلي، الذي يوازن بين القديم والحديث، ويكشف عن وجوه الاتفاق بينهما، في المنهج والتطبيق.